PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**6-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE:	**Health Insurance Law**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Dr.Mohamed Hassan Khalil**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

قلم كل يوم

د. محمد حسن خليل

قانون التأمين الصحى

طرحت الحكومة مشروع قانون جديداً للتأمين الصحى بتاريخ ٢٠ ديسمبر الماضى، ووضع مؤخرا على موقع نقابة الأطباء للحوار المجتمعى، وحسنا فعلت، فقد كان هناك حوار مجتمعى ثرى طوال الأعوام العشرة الأخيرة طرح فيها أكثر من ثلاثين مشروعا، وانتقد المجتمع المدنى تلك المشاريع مما قاد إلى تحسين كبير عليها.

ولكن رغم هذا لنا انتقادات أساسية على آخر مشروع، أولها يتعلق بمفهوم التأمين الصحى، ويمكن اختصار تعريف منظمة الصحة العالمية التأمين الصحى ببساطة بأنه جمعية يقبضها من يمرض أولا! فكل منا يدفع اشتراكا شهريا وهو سليم، وحيث إننا لا نمرض جميعا كل شهر فالتكافل يضمن لنا تغطية تكلفة من يمرض منا، وكلنا سعيد بالأمان حين يمرض.

وفى الوضع الحالى رغم عيوبه فهناك ميزة أن من يمرض مرضا شديدا سواء دخل المستشفى أم لا فإنه يلقى علاجه بالكامل، حتى لو اقتضى جراحة معقدة أو قسطرة قلب ودعامة أو جراحة قلب مفتوح دون أن يدفع شيئا، لهذا كان رضاء المنتفعين عن التأمين الصحى عن خدمة المريض الداخلى فى استطلاع أجراه مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء ٨٩٪، على عكس العيادات الخارجية حيث يهبط الرضاء إلى حوالى ٥٠٪ لازدحام العيادات وطول الانتظار والكشف المتعجل وأحيانا سوء المعاملة.

فى مشروع القانون الجديد يختلف الوضع، إذ يدفع المواطن الاشتراك كالمعتاد، ولا يدفع شيئا عندما يتم حجزه بالقسم الداخلى بالمستشفى، أما فى العيادة الخارجية فهو مطالب بأن يدفع مساهمات تمثل ٢٠٪ من ثمن الدواء بحد أقصى ٥٠ جنيها، و١٠٪ من قيمة التحاليل الطبية بحد أقصى ١٠٠ جنيه، و٥٪ من الأشعات بأنواعها بحد أقصى ٢٠٠ جنيه، غير كشف الممارس والإخصائى والاستشارى ٣ و ٥ و ١٠ جنيهات، إذن يمكن فى الحد الأقصى أن يدفع المواطن ما يقرب من ٤٠٠ جنيه! تدفع هذه المدفوعات فى كل عيادة كل شهر، فيمكن أن يذهب المريض لعيادتين (رمد وعظام مثلا) فيطلبان تحاليل وأشعات غالية (رنين مغناطيسى، أشعة مقطعية...الخ) فيمكن أن يصل ما يدفعه فى هذا الشهر إلى أكثر من سبعمائة جنيه! وللأمانة تستثنى الحكومة من هذا أصحاب المعاشات وذوى الأمراض المزمنة.

يتعارض هذا مع تعريف التأمين الصحى الذى يحمى الإنسان من المرض ولا يفرض عليه فى لحظة الاحتياج دفع ما لا يقدر عليه أو ما يشق عليه، وتدعى الحكومة أن هذا يعد ترشيدا لاستعمال تلك الوسائل، وأن هذا نظام معمول به عالميا، وكلا الادعائين غير صحيح! فى إنجلترا يدفع المواطن رسما موحدا على كل روشتة مقداره خمسة جنيهات استرلينية، وفى فرنسا يدفع ١٠٪ من الأدوية فقط ولا يدفع فى الأمراض المزمنة، كما أن الترشيد فى يد الطبيب وليس المريض، أما الترشيد فمسئول عنه الطبيب الذى يجب أن يخضع لإشراف مهنى بمراجعة عينة من الملفات، حيث يلام فى حالة الإسراف أو التقليل من الأدوية والفحوص التى يحتاجها المريض.. وللموضوع بقية.